



إتجاهات الإقتصاد الألماني

تقرير إقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين ، فبراير 2015م

تعزز الاقتصاد الألماني يرفع التفاؤل ومعدل نمو منطقة اليورو

مع تعزز معدل نمو الاقتصاد الألماني في الربع الأخير من العام الماضي بصورة لم تكن منتظرة ارتفع بدوره معدل النمو الوسطي في دول منطقة اليورو. ولفت إلى ذلك التقرير الصادر عن مكتب الإحصاء الأوروبي Eurostat أواسط شهر فبراير الحالي الذي أشار إلى "أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو فاق التوقعات خلال الربع الأخير من عام 2014 مع تسارع نمو الاقتصاد الألماني". وفي تقديرات المكتب الأولية نما اقتصاد دول منطقة اليورو في الفصل الأخير وسطياً بمقدار 0,3 في المئة مقارنة بـ 0,2 في المئة في الربع السابق، كما نما اقتصاد المنطقة في كامل العام الفائت بمقدار 0,9 في المئة وسطياً.

أما الاقتصاد الألماني فنما بنسبة 0,7 في المئة في الفصل الأخير من العام الماضي على خلفية ازدياد الطلب الداخلي بصورة أساسية، ما دعا المكتب الاتحادي للإحصاء في فيسبادن إلى تصحيح معدل نمو الناتج القومي السنوي لعام 2014 وفعه من 1,5 إلى 1,6 في المئة، الأمر الذي أنعش الآمال بحصول أداء قوي للاقتصاد الألماني هذا العام. ورفعت الحكومة الألمانية أخيراً توقعها للنمو هذه السنة من 1,3 إلى 1,5 في المئة علماً أن معاهد بحوث اقتصادية عدة تنتظر نمواً أعلى، خصوصاً بعد المؤشرات الإيجابية الأخيرة في البلاد وفي أوروبا والعالم. وتحدث خبراء عن حصول مفاجأة بعد تعافي الاقتصاد الألماني بصورة أسرع مما كان متوقعاً. وقال Andreas Rees كبير خبراء مصرف Unicredit في هذا الصدد: "توقع البعض ركوداً محتملاً بعد الصيف الماضي، إلا أن ألمانيا شهدت تعافياً نابعاً أساساً من الاستهلاك الداخلي، ما يعطي أسباباً قوية للتفاؤل هذا العام". وأصدرت وزارة الاقتصاد والطاقة الألمانية تقريراً اقتصادياً وصفت فيه الوضع الحالي لاقتصاد البلد بالـ"جيد"، مشيرة إلى أن وضع سوق العمل جيد بدوره، وأنها تتوقع زيادة ملحوظة في فرص العمل مع زيادات ملحوظة في الأجور.

وانعكس التحسن أعلاه على المؤشر الشهري الهام لمعهد البحوث الاقتصادية Ifo في ميونيخ الصادر في نهاية شهر يناير الماضي بعد استفتاء سبعة آلاف شركة ألمانيا بصورة دورية. وسجل المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً من 105,5 إلى 106,7 نقطة للمرة الأولى منذ ستة أشهر. وعقّب خبير المعهد Klaus Wohlrabe على التحسن بالقول "إن مداмик التطور الإيجابي للاقتصاد الألماني وضعت". وذكر رئيس المعهد Hans Werner Sinn أن القطاع الصناعي الألماني متفائل جداً، وكذلك قطاع الصادرات الذي يتوقع زيادة صادراته إلى الخارج بفعل هبوط سعر اليورو أمام العملات الأخرى بعد أن سجل السنة الفائتة رقماً قياسياً جديداً في الصادرات. وسجل الاستهلاك الخاص العام الماضي زيادة ملموسة تقدر بـ 1,5 في المئة. وقال خبير معهد بحوث السوق الألماني Rolf Bürkl مطلع الشهر الحالي إن الألمان "يتهافتون على الشراء، وسيبقون على هذه الحال خلال الأشهر القادمة أيضاً"، مضيفاً أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك "تفضيلهم شراء حاجيات بدلاً من وضع أموالهم في مصارف دون الحصول على فوائد عليها حالياً". ورأى رئيس المعهد Mathias Hartmann أن الاستهلاك الخاص سيواصل دعم النمو في ألمانيا كما في كامل أوروبا.

أما السبب الآخر فيتمثل في زيادات الأجور التي يحصل عليها العاملون الألمان بصورة دورية في وقت تتراجع فيه أسعار السلع والحاجيات على خلفية تدني أسعار النفط والمواد الخام الأخرى، الأمر الذي يزيد القوة الشرائية. إلى ذلك سجلت السياحة داخل ألمانيا وإليها من الخارج رقماً قياسياً جديداً العام المنصرم بعد تسجيل 424 مليون ليلة نوم في فنادق البلاد. وأمن القطاع خلال عقد واحد 212 ألف فرصة عمل جديدة وثابتة فيه، بزيادة 30 في المئة عن عام 2004. وانعكاساً للتفاؤل الاقتصادي الحاصل شهد مؤشر Dax للأسهم في بورصة فرانكفورت قفزات سريعة تجاوز فيها لفترة من الوقت عتبة الـ 11 ألف نقطة قبل أن يتراجع قليلاً. وشهدت عملة اليورو تراجعاً أمام الدولار والعملات الأخرى بمعدل 17 في المئة خلال سنة واحدة بفعل التسييل المالي الذي يتبعه البنك المركزي الأوروبي.

البطالة: ارتفاع موسمي لن يترك تأثيراً سلبياً على سوق العمل

سجلت البطالة في ألمانيا ارتفاعاً في عدد العاطلين عن العمل في نهاية يناير المنصرم للشهر الثاني على التوالي دون توقع تأثيرات سلبية على سوق العمل واقتصاد البلاد حسب ما صرح به مسؤولو وكالة العمل الاتحادية. فقد زادت البطالة بمقدار 268 ألف شخص مقارنة بشهر ديسمبر الذي سبقه لتصبح 3,032 مليون عاطلاً، إنما أقل بـ 104 آلاف شخص عن الشهر ذاته من العام الفائت تبعاً لما ذكرته الوكالة التي أشارت أيضاً إلى أن معدل البطالة في البلاد ارتفع من 6,4 إلى 7 في المئة.

وكانت البطالة زادت في شهر ديسمبر بمقدار 47 ألفاً للمرة الأولى منذ عدة أشهر لتسجل 2,764 مليون شخصاً. وذكرت وكالة العمل الاتحادية "أن الارتفاع في فصل الشتاء موسمي"، ومع ذلك فإن حجمه اليوم هو الأدنى الذي سجل منذ عام الوحدة الألمانية 1990. إلا أن أرباب عمل وخبراء لفتوا إلى أن بدء تطبيق الحد الأدنى لأجر الساعة في البلاد، وهو 8,5 يورو، مطلع السنة الجديدة دفع بشركات ألمانية إلى تسريح قسم من العمال العاملين بالساعة لعجزهم عن دفع الحد الأدنى.

ورغم ذلك توقع خبراء كثير أن يشهد الاقتصاد الألماني هذه السنة دفعاً قوياً إلى الأمام. وأشار الخبير المالي Achim Tuchtfield في مصرف Commerzbank إلى أن السعر المنخفض للنفط والغاز، وضعف اليورو حالياً، سيمكّنان منتجات الشركات الألمانية من تحقيق منافسة أشد لمنتجات الدول الأخرى في الأسواق الدولية. وفي حال ازدهرت أعمال الشركات، كما هو متوقع، ينتظر الخبراء أن يسعى مسؤولوها إلى زيادة الانتاج، وبالتالي إلى رفع عدد العاملين فيها، ما سيؤدي إلى انخفاض البطالة من جديد بصورة ملموسة ابتداء من فصل الربيع المقبل.

ويتناقض هذا الكلام مع تنديد أرباب العمل المستمر بأن تحديد حد أدنى للأجور سيزيد البطالة في البلاد، ويؤكد بأن شركات كثيرة "ستضطر إلى صرف قسم من العاملين لديها لعدم قدرتها على دفع أجور أعلى" على حد قول رئيس أرباب العمل الألمان Ingo Kramer أخيراً. وكان لافتاً للنظر كلام رئيس وكالة العمل الاتحادية فرانك يورغن فايزه في هذا الصدد حين أشار إلى أنه يعتقد بأن تحديد حد أدنى للأجور "يمكن أن يؤمن المزيد من الأيدي العاملة، خاصة في أعمال لم يكن يريد أحد القيام بها". كما رفض وزير الاقتصاد والطاقة Siegmund Gabriel الانتقاد هذا قائلاً إن الحد الأدنى للأجور يدعم تطور الدخل. ولفت إلى "أن الاقتصاد الفعال والتوزيع العادل في اقتصاد السوق الاجتماعي لا ينفصلان عن بعض". وفي هذا السياق ارتفع مؤشر فرص العمل BA-X الشهري المعتمد من الوكالة الاتحادية إلى 183 نقطة الشهر الفائت، وهو الأعلى له منذ انشائه عام 2004، حيث زاد نقطتين عن شهر ديسمبر و18 نقطة عن الشهر ذاته من عام 2014. وقالت الوكالة أن عدد الوظائف الغير مشغولة في شركات البلاد ارتفع في الشهر المذكور إلى رقم قياسي غير معهود. وتتوقع الحكومة الألمانية تسجيل رقم قياسي في أعداد العاملين في البلاد عام 2015 سيبلغ 42,8 مليون شخص، وتنتظر تراجع نسبة البطالة فيها إلى 6,6 في المئة، وأن يحصل العاملون على زيادة وسطية غير صافية على الأجور بنسبة 3,2 في المئة.

وانعكاساً للأوضاع الجيدة التي تمر بها صناعة السيارات الألمانية والطلب المتزايد عليها أعلنت كل من شركة VW فولكسفاغن وشركة BMW بي أم في أنهما سيؤمنان هذه السنة آلاف فرص العمل الجديدة فيهما. فقد ذكر رئيس نقابة عمال فولكسفاغن Bernd Osterloch أن شركته ستشغل عدة آلاف العمال الجدد هذه السنة، وأن عدد العمال فيها سيحطم رقم الـ 600 ألف عامل. وذكر رئيس نقابة عمال شركة "بي ام دبليو" Manfred Schoch أن شركته ستشغل خمسة آلاف عامل جديد فيها هذا العام.

الصادرات الألمانية تحقق رقماً قياسياً والانتقاد الأوروبي يتزايد

حققت ألمانيا من جديد رقماً قياسياً في صادراتها عام 2014 إلى الخارج بعد أن زادت بنسبة 3,7 في المئة عن صادرات عام 2013. وبلغت قيمة البضائع والسلع التي صدرت 1133,6 مليار يورو مقابل استيراد بضائع وسلع بقيمة 916,5 مليار يورو، بزيادة بلغت 2 في المئة. وبلغ فائض الميزان التجاري 217,1 مليار يورو على حد ما أوضحه مكتب الإحصاء المركزي في فيسبادن أخيراً. ونما حجم الصادرات في السنة المنصرمة إلى دول في الاتحاد الأوروبي الغير منضوية إلى منطقة اليورو مثل بريطانيا وبولندا حيث زادت وارداتها من ألمانيا بنسبة 10,2 في المئة. وأعاد Stefan Schilbe كبير خبراء بنك HSBC Trinkhaus سبب تزايد الصادرات الألمانية إلى سعر اليورو المنخفض الذي أعطى الشركات الألمانية قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الدولية إلى جانب السمعة الجيدة لسلعها، مضيفاً أنه لا ينتظر عودة اليورو إلى الارتفاع بصورة ملحوظة في الفترة المقبلة. وكرر Ralf Solveen الخبير في مصرف Commerzbank الكلام نفسه.

واستوردت دول منطقة اليورو من ألمانيا ما قيمته 414,2 مليار يورو، بزيادة 2,7 في المئة، مقابل تصدير هذه الدول بضائع إلى ألمانيا بقيمة 411,4 مليار يورو، بزيادة 2,3 في المئة. كما زاد التبادل التجاري بصورة ملموسة بين ألمانيا وكل من الولايات المتحدة والصين فيما حقق زيادة 1,5 في المئة مع دول العالم الأخرى. ووصف Anton Börner رئيس الرابطة الاتحادية للتجارة الخارجية BGA العام المنصرم بـ "العام الجيد" مقارنة بالمصاعب والأزمات العديدة التي شهدتها أوروبا والعالم مثل الأزمة الأوكرانية وأحداث سورية والعراق وليبيا.

وكما في السنوات الماضية تجاوز معدل الفائض الحاصل السنة الفائتة في الميزان التجاري الألماني، والبالغ 7,5 في المئة، نسبة الـ 6 في المئة التي تسمح بها معاهدة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتجارة الخارجية. وذكر معهد Ifo في ميونيخ في تقرير أخير له أن حجم الفائض الألماني هو الأكبر في العالم ويساوي الفائضين المحققين معاً من جانب الصين

والسعودية اللتين حلتا في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بعد ألمانيا. وذكر رئيس الرابطة الاتحادية بورنر أن محصلة العام الحالي ستكون أفضل بفضل عامل رخص اليورو المساعد، متوقعاً زيادة قيمة الصادرات بنسبة 4 في المئة. وسبق للمفوضية الأوروبية أن انتقدت برلين أكثر من مرة بسبب الفائض التجاري الزائد، وكذلك الولايات المتحدة على اعتبار أنه يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في العالم وفي دول منطقة اليورو بشكل خاص. وذكرت مصادر بروكسيل أخيراً أنها تبحث الأمر حالياً وستصدر موقفاً جديداً منه في مطلع شهر مارس المقبل على أبعد تحديد بعد أن سبق لها وانتقدت الحكومة الألمانية العام الماضي ونصحتها بالمزيد من الاستثمار في البلد لتقوية الطلب الداخلي، الأمر الذي يقلل من حجم الفائض التجاري. وأيد خبراء ألمان كثير هذه الخطوة المقترحة.

تويوتا تسبق فولكسفاغن بأمتار على المرتبة الأولى في المبيعات

حققت شركة Toyota اليابانية العملاقة هدف الاحتفاظ بعرش العالم لمبيعات سياراتها وسبقت شركة Volkswagen الألمانية العملاقة أيضاً بأمتار قليلة على خط الوصول إلى العرش. ففي حين باعت الشركة اليابانية الأكبر 10,230 ملايين سيارة عام 2014 باعت شركة السيارات الألمانية الأكبر في أوروبا 10,140 ملايين سيارة. وتجاوزت كل من الشركتين للمرة الأولى حاجز العشرة ملايين، الأمر الذي لم تحققه الشركة الأميركية General Motors التي حلت في المرتبة الثالثة مع بيع 9,90 ملايين سيارة. وفيما تضم مجموعة فولكسفاغن 12 ماركة سيارات أخرى مثل Audi و Porsche و Skoda تضم تويوتا ثلاث ماركات أخرى هي Lexus و Daihatsu و Hino فيما تضم جنرال موتورز ماركة Opel.

ويعتقد مراقبون أن فولكسفاغن ستكون قادرة على اعتلاء عرش المبيعات هذه السنة، خاصة وأن تويوتا أعلنت أن مبيعاتها لن تتجاوز المرة القادمة الـ 10,150 ملايين سيارة،

متوقعة تراجع مبيعاتها بسبب ضريبة القيمة المضافة على المبيعات التي فرضتها الحكومة اليابانية على البلاد مطلع السنة، ما سيخفض مبيعات الشركة في بلدها نحو 9 في المئة، خاصة وأن كل خامس سيارة تنتجها تباع في اليابان. ولكن من ناحية ثانية تعاني فولكسفاغن بدورها من متاعب وتراجع في البيع في أسواق القارة الأميركية بصورة خاصة، ما يعني أن السباق لا يزال مفتوحاً ولم يُحسم بعد. واكتفى متحدث باسم الشركة الألمانية بالتذكير أخيراً "بأن الاستراتيجية الموضوعية تقضي بانتزاع المرتبة الأولى حتى عام 2018 على أبعد تحديد". وحلّت في المراتب اللاحقة كل من شركة Hyundai الكورية الجنوبية، و Ford الأميركية، و Nissan اليابانية، و FCA (فيات . كرايزلر) الإيطالية، و Honda اليابانية، و PSA (بيجو. سيتروان) الفرنسية، و Renault الفرنسية أيضاً مع مبيعات تراوح بين 7,90 و 2,70 مليون سيارة.

وبغض النظر عن حجم المبيعات الذي أصبح متقارباً جداً يشير مراقبون إلى أن الفارق بين الشركتين الأولين ليس في عدد المبيعات، وإنما في الأرباح قبل كل شيء. فتويوتا لا تزال تحقق ضعف الأرباح التي تسجلها فولكسفاغن وثلاثة أضعاف أرباح جنرال موتورز بالرغم من أن حجم الشركات الثلاث متشابه بحسب كلام الخبير Arndt Ellinghorst العامل في المؤسسة المالية اللندنية Evercore، ما دفع بفولكسفاغن السنة الفائتة إلى بدء برنامج تقشف إداري لتوفير خمسة مليارات يورو.

وفي الوقت الذي تسجل تويوتا ربحاً من 10 في المئة على مجمل مبيعاتها تحقق فولكسفاغن 6,4 في المئة فقط. وكما يقول Helmut Becher رئيس معهد ميونيخ للدراسات الاقتصادية والاتصال فان تويوتا "تتميّز بمسلك حديدي، ما يجعلها قادرة على السيطرة على مصاريفها". إضافة إلى ذلك فان لتويوتا أفضلية مميزة لناحية توزّع أسواق مبيعاتها على مختلف دول العالم فيما يتركز ثلث مبيعات فولكسفاغن تقريباً على الصين فيما لا

ركيزة قوية لها في الولايات المتحدة على عكس غريمتها اليابانية. كما أن سعر عملة الين الضعيفة والرخيصة في الأسواق الدولية قادرة بصورة أفضل على منافسة اليورو والدولار. وعلى صعيد السوق الألمانية شهدت مبيعات السيارات الجديدة العام الماضي تحسناً مقارنة بالسنتين الماضيتين. فقد جرى بيع 3,04 مليون سيارة، بزيادة 3 في المئة عن عام 2013. وجرى بيع 210 ألف سيارة جديدة في شهر يناير الماضي، بزيادة 2,5 في المئة عن الشهر ذاته من عام 2014، إلا أن القسم الأكبر منها تم شراؤه من جانب شركات ومؤسسات. ولا يزال المستهلك الألماني متردداً على غير ما حصل في دول أوروبية أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا حيث زادت المبيعات في يناير الماضي بمعدل 6 و 10,9 و 27,5 في المئة.

بعد شدّ حبال عسير أثينا وبروكسيل تتفقات على حل الخلافات

وافق وزراء المال في منطقة اليورو بعد خلافات وشدّ حبال عسير بينهم وبين أثينا على مواصلة برنامج المساعدة لليونان، بناء على خطة الإصلاحات التي اقترحتها الحكومة اليسارية الجديدة فيها. وأعلن المفوض الأوروبي Valdis Dombrowskis في ختام اجتماع عبر الهاتف شارك فيه وزراء مال دول منطقة اليورو الـ 19 "ان اللائحة كاملة بدرجة كافية لتشكيل نقطة انطلاق صالحة من اجل انجاز ناجح" لمراجعة البرنامج اليوناني للإصلاح يفترض ان يسمح باستئناف دفع المساعدات لليونان بحلول شهر أبريل القادم.

وتخوض اثينا حالياً سباقاً مع الزمن لأن مهلة برنامج الإنقاذ الحالي البالغ قيمته 240 مليار يورو تنتهي في نهاية شهر فبراير الجاري في ما لا يزال يتوجب ان تصادق برلمانات أوروبية على أي تمديد لبرنامج القروض والمساعدة. وأضاف المفوض دومبروفسكيس أن من الممكن الآن طرح مواصلة البرنامج اليوناني على التصويت في برلمانات دول منطقة

اليورو التي تطالب بهذا الإجراء. ومن بين هذه الدول ألمانيا التي كانت الأكثر تشدداً إزاء حكومة اليونان الجديدة اليسارية الاتجاه. ويتعين موافقة المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي أيضاً على خطط الإصلاح لتمهيد الطريق أمام تمديد برنامج الإنقاذ المالي لليونان للأشهر الأربعة المقبلة.

وأظهرت وثيقة تحتوي على خطط الإصلاح التي قدمتها اليونان ان حكومتها تعهدت بعدم إلغاء أي عملية خصخصة قيد التحضير أو منتهية الاجراءات في البلاد، والقيام باصلاحات في السياسة الضريبية، ومراجعة الإنفاق الحكومي في جميع المجالات. وتمكنت أثينا من ارسال لائحة إصلاحاتها إلى دائنيها في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قبل منتصف ليل الثالث العشرين من الشهر الجاري، أي قبل 45 دقيقة من انتهاء الموعد الرسمي المعطى لها. وتعهدت اليونان فيها بعدم تعريض موازنتها السنوية لأي إجراء يرمي لمعالجة أزمة اجتماعية في البلد، والعمل على تعزيز صناديق التقاعد، والتخلص من الثغرات والمحفزات المشجعة على التقاعد المبكر، في مسعى لإيجاد حل وسط على ما يبدو بين رغبة الحكومة في تجنب خفض معاشات التقاعد ومطالبة المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي بخفضها.

وأكدت الحكومة اليونانية في وثيقتها أنها ستلتزم "التزاماً حازماً بمكافحة التهرب الضريبي والفساد"، وستعمل "على إصلاح منظومة أجور القطاع العام بطريقة لا تزيد من خفض الأجور، وانما تضمن عدم ارتفاع الفاتورة الإجمالية لأجور القطاع الحكومي". وذكرت أيضاً أنها "ستبنى تدريجاً نظام التفاوض الجماعي على الأجور مع رؤية مستقبلية لرفع حدها الأدنى في البلاد"، مشيرة الى "أن أي زيادة يمكن أن تحصل ستتم بالتشاور مع الشركاء الأوروبيين والدوليين" الذين أصبحوا يحملون الآن اسم "مؤسسات" بدلاً من "ترويكا" التي رفضت حكومة Alexis Tsipras اعتمادها "لكونها أصبحت في ضمير اليونانيين عنواناً لفرض

الأمر فرضاً". وفي هذا الإطار رحّب مصدر في المفوضية الأوروبية بالتزام أثينا الحازم بمكافحة التهرب من الضرائب والفساد المالي في البلاد.

إلى ذلك وبعد تكاثر الأحاديث عن امكان خروج اليونان أو اخراجها من منطقة اليورو ذكرت وكالة التصنيف الأميركية Standard & Poor's أنها لا تخشى خروج البلد من منطقة اليورو، وضمت صوتها إلى صوت عدد كبير من الخبراء الألمان الذين يعتقدون أن بإمكان دول منطقة اليورو تحمّل تبعاته. ورأى Jürgen Matthes، الخبير في معهد الاقتصاد الألماني "IW" أن البنك المركزي الأوروبي "حزم أمره على شراء السندات الحكومية لدول اليورو المتعثرة، ما يعني الحدّ من أخطار انتقال الافلاس إلى دول أخرى ومحاصرتها". وثمة أحاديث عن وجود بدائل لدى رئيس الحكومة اليونانية، منها الحصول على تمويل من الصين ومن روسيا لتفادي الافلاس على حدّ قول البعض. لكن مسؤولاً في وزارة المال الروسية أعلن أخيراً أن موسكو "تستبعد" حالياً تقديم أية مساعدة مالية إلى اليونان.